

انتعش سعر برميل النفط في لندن وسجل أعلى مستوى خلال شهر نتيجة الاتفاق حول الموازنة الأميركية وبيانات مشجعة من القطاع الصناعي في الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة

112,7
دولارا

نأثر سعر اونصة الذهب إيجاباً بالاتفاق لتجنب «الهاوية المالية» في واشنطن وسجل أعلى مستوى خلال اسبوعين وبنوفاً الخبراء أن مسيرته السعودية مستمرة

1690,7
دولارا

لم يخالف اليورو اجواء الاسواق المالية امس وارتفع سعر صرفه امام الدولار ليبقى قريباً من أعلى مستوى خلال ثمانية اشهر ونصف الشهر سجله في 19 كانون الاول الماضي

1,324
دولار

ارتفع سعر صفيحة البنزين (95 اوكتان) ليرة 100 وسجل هذا المستوى، فيما ارتفع سعر (98 اوكتان) إلى 33800 ليرة. في المقابل تراجع سعر الغاز واستقر المازوت والكاز

33200
ليرة

إضاءة

8 أشهر لتسهيّل الأعمال

إجراءات سريعة المفعول للإصلاح: من بناء المستودع إلى الاستيراد



من شأن الإصلاحات السريعة أن تُشكّل بيئة مؤاتية لتبني إصلاحات أعمق تكون ناجحة على المدى الطويل (مروان بو حيدر)

التجارة مربحة وتُشكّل عصباً أساسياً للاقتصاد اللبناني، ولكن عندما تُصبح قضية في المحاكم يتطلب حلها قرابة عامين! إنه أحد أوجه ضعف بيئة الأعمال التي يمكن إطلاق حلّها بإجراءات سريعة تظهر ثمارها خلال أقل من عام

جمال حيدر*

من بين 185 بلداً مشمولاً في تقرير البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال 2013، يحتل لبنان في المرتبة 115. هذا المؤشر لا يُخبر القصة كاملة. هو محدود حيث يغطي فقط القوانين الخاصة بالأعمال، لا يأخذ بعين الاعتبار مدى قرب البلد المعني من الاقتصادات الكبيرة، نوعية بنيته التحتية، الأمن الذي يحفظ الملكية من السرقة والقرصنة، شفافية الحكومة، الظروف الاقتصادية العامة إضافة إلى مدى قوة المؤسسات العامة.

ولكن رغم ذلك تُشكّل دراسة مكوناته وإصلاحها مدخلاً مهماً لتصحيح بيئة الأعمال. ومن حسن الحظ تُعدّ بعض الإصلاحات «سريعة المفعول» لأنها بطبيعتها إدارية ويمكن تلمس فوائدها خلال الأشهر الستة أو الثمانية المقبلة؛ إطلاقها يحتاج فقط إلى قرارات وزارية.

بداية مع كلفة تأسيس الشركات. فاليوم يتكبّد المبادر أكثر من 100% من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لإطلاق شركته، مقارنة بـ 0,8% فقط في الولايات المتحدة؛ يُمكن خفض عدد الخطوات، الوقت والكلفة لإطلاق الأعمال عبر إلغاء الحد الأدنى المفروض لرأس المال (ومعه الزامية فتح حساب مصرفي)، جعل توظيف محام للشركات الصغير والمتوسطة مسألة اختيارية إضافة إلى زيادة فاعلية السجل التجاري.

وعندما يتعلق الأمر بالتسجيل العقاري، يُمكن اعتماد ثلاثة إجراءات إصلاحية قصيرة المدى. أولاً، التحوّل من نظام الرسم النسبي المفروض على قيمة الملكية إلى رسوم ثابتة منخفضة. فحالياً تبلغ كلفة نقل الملكية العقارية 5,8% من القيمة الإجمالية. وإجمالاً فإن جعل التسجيل العقاري أقل كلفة يعني احتراماً أكبر للقانون ونهزياً أقل.

كذلك فإن الرسوم ذات النسب العالية تؤدي إلى سعي البعض إلى خفض تقويم الملكية لتجنب كلفة التسجيل العالية أو ببساطة تجنب التسجيل كلياً. وعلى سبيل المثال، عندما تحولت مصر من نظام النسبية (5,9%) إلى الرسم الثابت (حوالي 364 دولاراً) عام 2008، شهدت البلاد زيادة في الإيرادات الناجمة عن التسجيل العقاري بنسبة 39%،

اليوم يتكبّد المبادر أكثر من 100% من حصة الفرد من الناتج لإطلاق شركته، مقارنة بـ 0,8% فقط في الولايات المتحدة

تطبيق الإصلاحات يمكن أن يشكّل إنجازاً مباشراً ملموساً لوزراء المال، الاقتصاد والتجارة إضافة إلى الداخلية والبلديات

نتيجة زيادة عدد المعاملات المسجلة. الإجراء الثاني هو توحيد عقود البيع العقاري وإلغاء الحاجة لخبير قانوني في العملة وبالتالي الكلفة التي تترتب على خدماته. عالمياً، ثلاثة بلدان من أصل أربعة تدير التسجيل العقاري بدون وساطة كتاب العدل أو المحامين؛ في المنطقة هناك عمان، الإمارات والأردن. أما الإجراء الثالث فيقوم على تحفيز سرعة الإجراءات، ومن الأمثلة منح الزبائن خيار تكبّد كلفة إضافية بسيطة لتسريع عملية التسجيل.

ومن شأن إجراء كهذا أن يُقصر فترة معالجة الملفات إلى يومين أو يوم واحد فقط مقارنة بـ 25 يوماً حالياً. في هذه الأحوال يتم تصنيف الحالات بشفافية ومن يفضل عدم الانتظار يحصل على طلبه على نحو قانوني ومن دون رشواي. ومن بين البلدان التي تطبق هذا النظام، الأرجنتين، أوكرانيا ومنغوليا.

ومن التسجيل العقاري إلى الرخص، حيث يواجه المبادرون في لبنان مصاعب التأخير. على سبيل المثال يحتاج صاحب الأعمال إلى 219 يوماً للحصول على الرخص اللازمة لبناء مستودع. وهنا يُمكن التعلّم من تجارب أكثر من 50 بلداً أجرت إصلاحات في هذا المجال خلال السنوات الخمس الماضية. أحد مجالات العمل يكون بتفويض أكبر للبلديات وتسهيل تدفق العمل بين المديرية المختلفة.

ويُمكن الإصلاحات أن تستهدف أيضاً فرض القوانين لجعل لبنان جذاباً أكثر للاستثمارات المحلية. حالياً يتطلب حل نزاع تجاري أكثر من 721 يوماً (5 أشهر في سنغافورة)، 30,8% من قيمة الدعوة و 37 إجراءً مختلفاً كمتعل. وباستخدام بيانات عن حماية المستثمرين في 170 بلداً تُبين الدراسة أن البلدان التي تؤمن حماية أكبر للمستثمرين تسجّل معدلات نمو أعلى من تلك ذات الحماية الضعيفة.

الإصلاح سهل أيضاً في مجال التجارة الخارجية. فحالياً يُمضي التاجر في بيروت 22 يوم عمل (30 يوماً فعلياً) لإتمام معاملات الاستيراد والتصدير. ويُخصّص معظم هذا الوقت للجمارك وللتوثيق

قبل وصول الشحنات. ويُشكّل هذا التأخير عيباً على التجار. ومن بين الإصلاحات المباشرة الممكنة، يُمكن الحديث عن تمديد دوام عمل الجمارك (حالياً، يستمر الدوام من الثامنة صباحاً حتى الواحدة من بعض الظهر فقط)، السماح بالحصول على التصاريح قبل وصول البضاعة إضافة إلى خفض الفترة المسموحة للتخزين المجاني. وقد توصلت الأبحاث إلى أن كل يوم عمل تأخير إضافي لشحن البضائع يؤخّر التجارة بنسبة 1%.

صحيح أن الإصلاحات المقترحة سريعة ولكنها تُشكّل فعلاً انعكاساً كبيراً على بيئة الأعمال في لبنان عبر إلغاء المعوقات أمام الشركات. كذلك من شأنها أن تُشكّل بيئة مؤاتية لتبني إصلاحات أعمق تكون ناجحة على المدى الطويل.

إصلاح بيئة الأعمال له أهمية خاصة ولكنه ليس كافياً. فالتوصيات المذكورة تركز تحديداً على ما يجب تغييره وأين. يُمكن للقيمين على الإصلاح أن يستفيدوا من مراجعة تجارب البلدان التي تتمتع بمؤشرات جيدة، فإصلاحات بيئة الأعمال تتوسع على نحو ملحوظ عبر البلدان وتستخدم كمعايير أساسية لنجاح صناعات السياسات. هكذا، فإن تطبيق الإصلاحات المذكورة في لبنان يُمكن أن تُشكّل إنجازاً مباشراً ملموساً لوزراء المال، الاقتصاد والتجارة إضافة إلى الداخلية والبلديات.

*باحث في جامعة باريس للاقتصاد، فاز أخيراً ببحثه حول تسهيل الأعمال والتنافسية بجائزة الجمعية الاقتصادية اللبنانية لأبحاث الشباب

أخبار

منع استيراد اللحوم من ولاية بارانا

أصدر وزير الزراعة حسين الحاج حسن قراراً يحظر بموجب استيراد المواشي الحية واللحوم المبردة والمجمدة ومصنعاتها ومحضراتها من ولاية بارانا في البرازيل «حتى اشعار آخر». فهل تتأثر أسعار اللحوم بهذا الأمر، جريباً على عادة تجار المواشي الذين يستغلون مثل هذه الظروف لزيادة أرباحهم الطائلة؟

قرار الحاج حسن، جاء على أساس الإشعار الذي تلقته الوزارة خلال الأيام الماضية من المنظمة العالمية للصحة الحيوانية. يكشف الإشعار عن وجود إصابة بمرض جنون البقر ضربت أحد رؤوس الأبقار المسنة في ولاية بارانا في البرازيل.

ويشير مستشار وزير الزراعة محمد الخنساء، إلى أن قرار المنع لا يشمل الاستيراد من كل البرازيل، بل من ولاية بارانا التي «لا نلحظ أن التجار اللبنانيين يستوردون منها». لذا، يعتقد أن الأسعار في السوق المحلية «لا يجب أن تتأثر رغم أن البرازيل تمثل أحد أهم مصادر إنتاج اللحوم الحية والمبردة والمجمدة».

أميركا وأوروبا خطر عالمي

قال الخبير الاقتصادي جوزيف ستيفلغز إن مشاكل الديون في الولايات المتحدة وأوروبا تمثل أكبر مخاطر على الاقتصاد العالمي في عام 2013. وأشار إلى أن الخطر الحقيقي على الاقتصاد العالمي يكمن في أوروبا «فاسبانيا واليونان تعانين من ركود اقتصادي ولا أمل لهما بالتعافي، فيما الاتفاق المالي لمنطقة اليورو ليس حلاً، أما خطوة البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات فهي مهدئ مؤقت، على أحسن تقدير». وفي رأيه، يتحتم على البنك المركزي الأوروبي عدم فرض مزيد من الشروط على المساعدات المالية التي يقدمها للدول الأوروبية «وإلا فإن هذا الدواء سيؤدي إلى تدهور حالة المريض».

97723

طنا

الأبقار الحية التي استوردها لبنان حتى نهاية تشرين الثاني 2012 بقيمة 281,4 مليون دولار، أي أن السعر الوسطي للكيلوغرام الواحد يبلغ 2,87 دولاراً. وتعدّ البرازيل من أهم مصادر الاستيراد، إذ تستحوذ على حصة تبلغ 26% من القيمة الإجمالية. تسبقها إسبانيا بحصة 39% وتليها كولومبيا بحصة 14% وكرواتيا بـ 7% وفرنسا بـ 6%. أما السعر الوسطي للكيلوغرام الواحد من هذه البلدان فيتراوح بين حد أعلى يبلغ 3,2 دولار من فرنسا وحد أدنى يبلغ 2,3 دولار من إسبانيا